



## المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الفوز في المال بالوصية بما جمع من المال

المؤلف

حسن بن عمار بن يوسف (الشرنبلاطي)

كتاب الوصاية

الرسالة التاسعة والخمسون  
الفوز في المال بالوصية

بما جمع من المال تأليف  
الإمام العلام العلام

حسن الشرنبلاني

تعمده الله تعالى

برحمته  
والمسلمين  
امن



الملك الوهاب قال في الهدایة ولا تجوز الوصیة  
بما زاد على الثلث قال في معراج الدرایه وهذا  
عند وجود الورثة باجماع اهل العالم عند عدم  
اجماع الورثة ويحوز عنـد اجـماعـهمـ لـهـ دـيـشـ سـعـدـ  
ابنـ اـبـيـ وـقـاـصـ وـزـنـ المـبـسـطـ سـعـدـ بـنـ مـالـكـ مـكـانـ  
سعـدـ بـنـ اـبـيـ وـقـاـصـ وـلـكـنـ الاـوـلـ موـافـقـ لـكـتـبـ  
الـحـدـیـثـ کـالـمـصـاـبـیـعـ وـغـیرـهـ وـهـوـانـ سـعـدـ رـضـیـ  
الـلـهـ عـنـهـ لـمـاـقـالـ اوـصـیـ بـمـاـلـ کـهـ قـالـ عـلـیـهـ السـلـامـ  
لـاـفـقـالـ فـبـالـشـلـثـیـنـ قـارـ عـلـیـهـ السـلـامـ لـاـفـقـارـ  
فـبـالـنـصـفـ فـقـالـ عـلـیـهـ السـلـامـ لـاـفـقـالـ فـبـالـثـلـثـ  
فـقـالـ عـلـیـهـ السـلـامـ الـثـلـثـ وـالـثـلـثـ کـثـرـ وـذـلـیـلـ  
جـواـزـ الـوـصـیـةـ بـالـکـلـ عـنـدـ عـدـمـ الـوـارـثـ مـارـوـیـ  
عـنـ اـبـنـ سـعـدـ رـضـیـ اللـهـ عـنـهـ اـنـ اـجـازـ اـنـ يـوـصـیـ بـمـاـشـاءـ  
عـنـدـ عـدـمـ الـوـرـثـةـ وـلـمـ يـعـرـفـ لـهـ مـنـ الصـحـابـةـ خـالـفـ  
خـلـ حلـ الـاجـمـاعـ وـتـعـلـیـلـ النـبـیـ صـلـیـ اللـهـ عـلـیـهـ وـلـمـ  
يـقـولـ اـنـ اـنـ تـذـرـوـرـ تـنـتـكـ اـغـنـیـاءـ خـمـرـ مـنـ  
اـنـ تـدـعـهـمـ عـالـةـ يـتـكـفـفـوـنـ النـاـمـ دـلـیـلـ عـلـیـ  
اـنـ الـعـلـةـ فـاـنـ لـاـ يـتـجـاـزـ عـنـ الـثـلـثـ فـيـ الـوـصـیـةـ وـ  
لـسـتـغـنـیـ الـوـرـثـةـ فـاـذـ الـمـلـکـ لـهـ وـرـثـةـ فـقـدـارـ تـقـعـتـ  
الـعـلـةـ فـلـمـ اـنـ يـوـصـیـ بـمـاـشـاءـ وـلـاـ يـقـولـ يـقـالـ لـوـكـانتـ  
الـعـلـةـ اـغـنـیـ الـوـرـثـةـ لـصـحـ اـنـ يـجـوـزـ التـجـاـزـ وـرـثـ عـنـ  
الـثـلـثـ اـذـاـ كـانـ الـوـرـثـةـ اـغـنـیـ وـلـیـسـ لـهـ ذـلـکـ سـهـ  
بـالـاجـمـاعـ لـاـنـاـقـوـلـ وـجـوـدـ الـعـلـةـ لـاـ يـرـاعـیـ

بـسـمـ اللـهـ الرـحـمـنـ الرـحـیـمـ وـبـهـ نـسـتـعـنـ  
الـحـمـدـ لـلـهـ الـذـىـ اـسـبـعـ عـلـیـنـاـ نـعـمـهـ ظـاهـرـهـ وـبـاطـنـهـ ،  
وـاسـعـدـ مـنـ زـيـنـ ظـاهـرـهـ وـطـهـرـ بـاطـنـهـ وـمـنـ  
عـلـیـهـ بـذـلـ بـعـضـ مـاـ مـلـکـهـ مـنـ الـمـتـاعـ الـقـلـیـلـ ،  
لـلـفـوـرـنـ جـنـاتـ عـدـنـ بـالـنـعـمـ الـبـلـیـلـ ،  
وـالـصـلـاةـ وـالـسـلـامـ عـلـیـ سـیدـ نـاـحـمـدـ صـاحـبـ  
الـمـقـامـ الـمـحـمـودـ ، وـعـلـیـهـ وـأـصـحـاـبـهـ وـالـتـابـعـیـنـ  
اـلـىـ يـوـمـ الـوـرـثـ وـبـعـدـ فـیـقـوـلـ الـفـقـیرـ  
حـسـنـ الشـرـ بـنـلـاـلـیـ لـلـحنـفـیـ هـذـهـ رـسـالـةـ  
سـمـیـتـهـ الـفـوـرـنـ الـمـقـامـ بـالـوـصـیـةـ بـمـاـ جـمـعـ مـنـ  
الـمـالـ جـمـعـتـهـ اـحـمـدـ وـرـوـدـ السـوـالـ عـنـ شـخـصـ  
مـرـضـ بـمـكـةـ الـمـشـرـفـةـ تـمـ تـوـثـ فـوـقـ بـيـتـالـهـ عـلـیـ  
عـتـقـاـيـهـ شـمـ بـعـدـ هـمـ عـلـیـ الـحـرـمـ الـنـبـوـیـ وـأـوـصـیـ  
لـهـمـ بـعـضـ اـمـتـعـةـ وـكـتـبـ بـهـ حـجـةـ عـنـدـ قـاضـیـ مـکـةـ  
الـشـرـفـةـ تـمـ تـوـثـ بـعـدـ يـوـمـ وـنـیـلـهـ وـلـیـسـ لـهـ  
وـارـثـ نـسـجـیـ وـلـاـ سـبـیـ فـهـلـ بـيـنـفـذـ ذـلـکـ مـنـ  
جـمـیـعـ مـالـهـ اوـکـوـنـ مـنـ الـثـلـثـ وـاـذـاـ رـادـ الـحـاـلـهـ  
یـنـفـذـ ذـلـکـ مـنـ ثـلـثـ مـاـ اـوـصـیـ بـهـ فـقـطـ لـهـ سـهـ  
ذـلـکـ اـمـ لـاـ  
فـاـ جـتـ بـلـزـ وـرـ تـقـیـدـ ذـلـکـ مـنـ جـمـیـعـ الـمـالـ  
وـلـاـ تـحـوـرـ لـاـحدـ الـمـعـارـضـةـ فـیـ شـیـیـ مـنـ ذـلـکـ  
شـمـ طـلـبـ مـنـیـ دـلـیـلـ لـلـعـوـابـ بـنـقـلـ الـمـذـہـبـ  
الـمـسـطـابـ فـسـطـرـتـ مـاـ بـهـ ظـفـرـتـ بـعـنـایـةـ

٢٧٨

بواضع البرهان واقتصرنا على مورد الموارب  
بالاختصار من غير اطالة وانتشار الفوضوح  
العذر عن دعوى الاستثار وصلى الله  
على سيدنا محمد المصطفى المختار وعلى الرسول  
واصحابه وزواجه وذرته السادة البررة  
الاخيار **تبنيه** اذا اتخار الوارث الوصية  
بما زاد على الثالث فاما يملكه الموصى له  
بالاجازة من قبل الموصى حتى يحيى لوارث على  
التسليم ولو اعمق عمد اليس له غيره واجازوا  
فالولاية ولو اجاز وارث الوصية بزوجته  
لم يطلق نكاحه وملكه قبل القبض **ولو من ساعا**  
**مطلقا** وقول الشافعى ومالك من جهة المحيى  
فانعكس الحكم لأن الميت لا حق له فيما زاد على  
الثالث فيكون ملك التوارث حقيقة فهو  
المملوك له قبلنا الصادر منه الوصية الموصى **قصما**  
فصادرت ملكه حالا لأن كل ماله مملوك وقت  
الوصية وبعد الموت حكماء فلا يملك الامانة  
عن حوايجه ولا يملك ما شغل بحاجته وفته  
الوصية لكن لهم نقضها فيما زاد لحقهم فان  
اجاز واظهر انه لم يستقل بهم وتفعذ العقد  
السابق كمترهن اجاز بيع البرهان لا يقال لو كان  
وارث مريضا تعتبر اجازته من ثلاثة فكان  
تملكا لأن **اقاط الحق** يعتبر من الثالث ايضا

في جميع الصور كما في الرمل في الحج إنما ملخصا قوله  
العلامة ابن كمال بما ثار حمه الله وإن لم يوجد  
وارث أو وجد ولم يأب عن التنفيذ من  
الكل تنفذ الوصية أيام الكل لعدم المانع  
النهائي وقال في مناهيه كان قضية اطلاق نفس  
الكتاب يعني قوله تعالى من بعد وصيته ان تنفذ  
الوصية بما زاد على الثالث ايضا يعني مع وجود  
الوارث الا اذا الجماع اخرج الزائد عن حيز  
التقديم حتما فبقى ما دونها اي الزيادة على  
قضية النصر النهائي وقال زوال الدرر والغرر  
وصحت اي الوصية بالكل اي بكل ماله عند عدم  
وارثه لأن المانع من الصحة تعلق حق الوارث  
فاذا انتفى يصح النهائي وقال زوجة شرح المجمع  
لابن الملك واذا لم يكن وارث بغيرها بالكل يعني  
اذا اوصى لاجنبي بكل ماله ولا وارث له صحت  
الوصية وسلم له ماله عند نالان ما زاد على الثالث  
لعمامة المسلمين والموصى له منها وقد ترجح  
بایصا به النهائي منها وفي الخلاصة تحوز الوصية  
بكل ماله اذا لم يكن له وارث النهائي وقال زوجة النازية  
والوصية بالثالث تخون للاجنبي اجازة الوراثة  
اولا ويطلب المال باجازتهم وإن لم يكن له وارث  
تخون اجازة السلطان ومن له بيت المار  
املا النهائي ولا مزيد على هذه البيان المويد

بواضع

كتق ومحاباة كذا في شرح المقدسي رحمة الله  
هذا وأعلم أن قوله إنك إن تذر ورثتك أغنيا  
خبير بجوزة إنك فتح الهمنة وهو واضح لأنك  
علمه لما قضمته قوله والثالث كثير ويحيى ورسوها  
استناداً وفيه اشارة إلى تلك العلة أيضاً خلافاً  
لما يوهمه كلّاً من بعضهم أن الكسر يفوت التبييه  
على العلة وقوله إن تذر بفتح الهمنة أو ترك  
ورثتك أغنياً خبير بجزء إنك وعلى كسر  
أن الذي صحت به الرواية فالغا والمبتدا  
الداخلة عليه محددة وإن للعلم بما  
إلى فهو خبير وبصحة الرواية بدفع  
ما قيل حذف ذلك ضرورة قاله  
ابن حجر في شرح المشكاه رحمه  
الله وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى سائر الانبياء  
والمرسلين وعلى  
الآباء والصحابة  
والتابعين  
amen

والحمد لله رب العالمين  
امتن